

الفساد والاقتصاد التونسي: استراتيجيات حلول مستدامة

في العاشر من فيفري، 2018، جمعت "أفكار" 55 مشاركا ومشاركة يمثلون أهم الأطراف الفاعلة لنقاش حول "الفساد والاقتصاد التونسي: استراتيجيات للتغيير المستدام". ادار الحوار كل من محمد شفيق صرصار البروفسور في جامعة تونس المنار كمقرر للجلسة واسماعيل بن ساسي المؤسس والمدير التنفيذي لموقع البورصة.

مثل المشاركون أكثر من 30 جهة حكومية، ومؤسسة مجتمع مدني، ومؤسسات قطاع خاص ومنظمات دولية ونقابات مهنية ومؤسسات تعليمية اضافة الى ممثلين دبلوماسيين.

تشخيص الفساد في تونس:

بدأت هذه الحلقة من "أفكار" بنقاش مباشر وصريح لحالة الفساد في تونس وتم تناول النقاط التالية:

- الفساد خطر على الانتقال الديمقراطي في تونس وقوة مزعزة للاستقرار على المستويين الاقتصادي والأمني
- اتساع انتشار الفساد اليوم في تونس مقارنة بما كان عليه قبل ثورة العام 2011 بالإضافة الى تغير طبيعة الفساد واستحداث اوجه جديدة له
- الآثار الاقتصادية للفساد مثل، تشويه اقتصاد السوق وهروب الاستثمار (خصوص الأجنبي) وضرب قواعد المنافسة النزيهة والثقة في مناخ الأعمال واتساع الاقتصاد الموازي والتهرب ووضع تونس على القوائم السوداء الدولية للملاذات الضريبية وغسيل الأموال
- تعدد التشريعات والهياكل والقرارات الرسمية ومدى نجاعتها في مقاومة الفساد ومحاسبة الفاسدين
- تفعيل مبدأ سيادة القانون وغياب الإرادة السياسية للتصدي للفساد بشكل جدي
- ثقة الرأي العام بجهود الحكومة لمكافحة الفساد خصوصا بعد التطورات الاخيرة والتصورات بخصوص اتساع الفساد وانتشاره
- اتباع الحكومة لمنهج الإصلاح من أعلى الى أسفل في التصدي للفساد بالإضافة لمدى فعالية جهود تنسيق الجهات الحكومية المختلفة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

تجمع "أفكار" حشد نقدي وفاعل من الاطراف المتداخلة لنقاش مشكلة تستلزم خطوات عاجلة لحلها وتخلق حوارا بين جهات متنوعة لمعالجة القضية وتطوير حلول قابلة للتنفيذ. في هذا العام تنتظم ست حلقات من سلسلة "أفكار" يعالج كل منها التحديات الاقتصادية في تونس.

التوصيات:

قام المشاركون والمشاركات خلال اليوم باقتراح ونقاش مجموعة من الحلول المحددة والقابلة للتنفيذ لمعالجة ومقاومة الفساد بشكل أكثر فعالية وخلصوا إلى التوصيات التالية:

(1) استكمال تركيز الهيئات الأساسية التي تشكل عماد دولة القانون والتي تتضمن المحكمة الدستورية والهيئات المستحدثة في الدستور التونسي لعام 2014:

بدأ المشاركون الحوار بعديد المداخلات حول سيادة القانون ودوره الأساسي في مكافحة حالات الفساد ومنعها. وفي هذا السياق أكد المشاركون أهمية استكمال تركيز الهيئات الأساسية التي تشكل عماد دولة القانون مثل المحكمة الدستورية وغيرها من الهيئات. بالإضافة إلى تفعيل تطبيق القوانين الموجودة حاليا وآليات مكافحة الفساد. مثلا اقترح أحد المشاركين أن يتم منع مباشرة كل شخص لم يقم بالتصريح عن ممتلكاته بعد الأجل القانوني، من مباشرة مهامه، حيث يتطلب من المسؤولين التصريح بممتلكاتهم عند تقلد وظائفهم.

(2) تدعيم الحكومة الالكترونية وتوضيح الإجراءات الادارية ونشرها للعموم:

اقترح المشاركون تطوير أنظمة إجراء المعاملات الإدارية الكتروني بما يضمن تقليص عنصر التدخل البشري ودوره في تسريع أو تعطيل الإجراءات المختلفة التي تكون عادة مدخلا للفساد.

(3) تدعيم الموارد البشرية والمالية لمؤسسات مكافحة الفساد:

لا يمكن ضمان نجاعة المؤسسات والهيكل المكلفة بالرقابة ومكافحة الفساد دون تدعيم مواردها البشرية والمالية، ولذا اقترح المشاركون ضرورة تدعيم هذه المؤسسات بالموارد اللازمة وضمان حصولها عليها. بالإضافة إلى ذلك أكد المشاركون على ضرورة دعم هذه المؤسسات على المستوى الجهوي باعتبار ان دخول الباب السابع من الدستور المتعلق بالسلطة المحلية واللامركزية حيز التنفيذ يطرح تحديات جديدة في عمل السلط المحلية فيما يتعلق بمكافحة الفساد. أشار عدد من المشاركين إلى انه بالإضافة إلى عامل الإرادة السياسية فإن العاملين في الخط الأول لمواجهة الفساد مثل أعوان الديوانة مثلا تنقصهم الإرادة والموارد. ناقش المشاركون استراتيجيات عدة لأحداث تغييرات داخل هذه المؤسسات مثل نظام الحوافز (في الديوانة وغيرها من الاجهزة التشريعية) ومراجعة الضوابط الخاصة بتضارب المصالح داخل هذه المؤسسات.

(4)التقليص من التعامل النقدي:

أوصى المشاركون بضرورة فرض تقليص التعامل النقدي والذي يصعب تتبعه ومراقبته مما يساعد بالنتيجة في التصدي للاقتصاد الموازي.

(5) مراجعة القطاعات الاقتصادية المحتكرة للدولة:

أوصى المشاركون بضرورة مراجعة احتكار الدولة لبعض المواد خصوصا التي لا تقوم السوق الوطنية بإنتاجها مما يشجع على التهريب. اقترح المشاركون ان يتم فك هذا الاحتكار والسماح بالاستيراد مع فرض المعاليم الديوانية اللازمة.

(6) تفكيك ثقافة المحسوبية والإفلات من العقاب:

في خضم النقاش تطرق المشاركون بشكل متكرر لوجود ثقافة المحسوبية والإفلات من العقاب متفقين على ضرورة التصدي لها وتطوير سياسات مستدامة لأبطال هذه الممارسات.

(7) اتباع أفضل الممارسات للحرص والتقصي عند اختيار الموظفين المسؤولين عن مكافحة

الفساد بما يضمن توفر مؤهلات ومتطلبات معينة:

اتفق المشاركون في النهاية على ضرورة وجود إجراءات واضحة في اختيار المسؤولين العاملين في مؤسسات مكافحة الفساد بما يضمن كفاءتهم للمناصب التي يعينون بها وتطبيق الضوابط الخاصة بتضارب المصالح. اتفق المشاركون ان تعيين أشخاص غير أكفاء في الهيئات العاملة لمكافحة الفساد يرسل رسائل سلبية للرأي العام ويؤثر على فعالية هذه المؤسسات والثقة بنزاهتها. يتوجب تحديد المهمات والشروط بشكل دقيق من أجل ان يتم اختيار أشخاص أكفاء لشغل هذه المناصب.